مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥

توظيف فكرة توازن المصالح في الشراكات الاستراتيجية: دراسة في الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية

Employing the Concept of Interests Balance in Strategic Partnerships: A Study of the Chinese-Iranian Economic Partnership

ا.م.د علاء عبد الوهاب عبد العزيز

قسم العلوم السياسية/ كلية الامام الكاظم(ع)

alaaabdulwahab@iku.edu.iq

07702539537

الصين، أيران، توازن المصالح، الشراكة الصينية الإيرانية، راندل شويللر

China, Iran, Balance of interests, Chinese-Iranian partnership, Randall Schweller

Abstract

The Chinese-Iranian economic partnership represents one of the bilateral partnerships based on strengthening interests and coordinating policies between countries seeking to play more active roles within a hegemonic system. It aims to achieve a balance with the dominant power in the international system, applying Randall Schweller's ideas to the balance of interests, which is based on managing opportunities and shared interests between revisionist and dissatisfied states in the international system. This is done through coordinating policies to respond to the expansionist roles of the hegemonic power in the international system. Therefore, the Chinese-Iranian economic partnership comes as a strategy to challenge U.S. hegemony and an attempt to reduce its negative effects on the reality of both nations.

الملخص

تعد الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية احدى صور الشراكات الثنائية القائمة على تعزيز المصالح وتنسيق السياسات بين الدول الراغبة بممارسة أدوار اكثر فاعلية في ظل نظام الهيمنة، وتحقيق حالة التوازن مع القوة المهيمنة في النظام الدولي تطبيقا لافكار (راندل شويللر) في توازن المصالح القائم على إدارة الفرص والمصالح المشتركة بين الدول التعديلية والغير القانعة في النظام الدولي من خلال تنسيق السياسات للرد على الأدوار التوسعية للقوة المهيمنة في النظام الدولي، لذلك تأتي الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية كأسلوب قائم على تحدي الهيمنة الامريكية ومحاولة تقليل اثارها السلبية على واقع الدولتين

المقدمة

تسعى الدول في اطار تفاعلاتها الدولية الى تحقيق مصالحها وأهدافها القومية من خلال كل اشكال التفاعل وباعتماد مختلف الاليات والوسائل، فهذه التفاعلات تجري في اطار التعاون او التنافس او الصراع ولكل منها الياته الخاصة، ومن بين هذه الاليات هي الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف كإحدى الاليات التعاونية القائمة على توحيد وتنسيق السياسات من اجل تحقيق الأهداف المشتركة بين الدول، ولعل من بين الغايات التي تعقد بموجبها الشراكات هو تحقيق صورة من صور التوازن في العلاقات الدولية وهذا ما جاءت به الاطروحات المفسرة للتوازن في العلاقات الدولية ومن بينها أطروحة توازن المصالح التي جاء بها (راندل شويللر)، وعليه جاءت الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية عام ٢٠٢١ في محاولة من قبل هاتين الدولتين تحقيق مصالحهما المشتركة والتي يمكن ان تحقق توازن مع القوة المهيمنة في النظام الدولي والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من خلال دراسة أطروحة توازن المصالح والتعرف على افتراضاتها النظرية كإحدى اليات تحقيق التوازن وفق المنهج الواقعي في العلاقات الدولية، كما تأتي أهمية البحث

في محاولة التعرف على الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية وتوظيفها في تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية تطبيقا لنظرية توازن المصالح التي جاء بها (راندل شويللر).

إشكالية البحث : ان الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية قائمة على عدة دوافع أدت الى تحقيق التقارب بين الدولتين لعل ابرزها ذات ابعاد اقتصادية، لكن هذه الشراكة قائمة على غايات اكثر من التعاون في المجال الاقتصادي بل يمكن ان تعزز الرؤى الاستراتيجية من خلال محاولة موازنة المصالح في ظل نظام الهيمنة، وعليه تتمثل الإشكالية بمحاولة الإجابة عن التساؤلات الاتية:

- ما المقصود بتوازن المصالح وكيف يتحقق؟
- ماهي دوافع الصين وايران لعقد اتفاقية الشراكة الثنائية؟
- كيف يتحقق توازن المصالح في اطار الشراكة الصينية الإيرانية؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان الشراكة الصينية الإيرانية جاءت نتيجة شعور كلا الدولتين بالحاجة الى تعزيز الرؤى والسياسات المشتركة من اجل الرد على سلوك القوة المهيمنة في النظام الدولي من خلال تطبيق فكرة توازن المصالح في العلاقات الدولية.

مناهج البحث: تم الاستعانة بالمقترب الوصفي في استعراض وتفسير أطروحات التوازن ومن بينها أطروحة توازن المصالح، كما تم الاستعانة بالمقترب التحليلي لتوضيح دوافع وابعاد الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية ودورها في تحقيق توازن المصالح.

هيكلية البحث: بناءً على ما تقدم تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور تناول المحور الأول مفهوم اطروحة توازن المصالح، اما المحور الثاني تناول الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية، في حين تطرق المحور الثالث الى تحليل توازن المصالح في الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية.

المحور الأول : مفهوم اطروحة توازن المصالح: اهتمت النظرية الواقعية بتحليل وتفسير التوازنات الدولية لكونها الية تسعى الدول من خلالها الى تحقيق مصالحها أولا وتحقيق هدف البقاء ثانيا، لذلك انطلقت النظرية الواقعية في محاولة تعميم افتراضات لتحقيق التوازن الدولي* وحاولت في كل تطور يطرأ على واقع العلاقات الدولية طرح افتراضات للتوازن تنسجم مع هذا الواقع، فظهور دول جديدة متفوقة في القوة سيدفع الدول الأخرى الى نهج استراتيجيات معينة للتعامل مع هذه الدولة بالشكل الذي يحقق مصالح كل دولة من الدول الموجودة في النظام الدولي، لكن التفسيرات الواقعية للتوازن اختلفت حسب طروحات مفكري النظرية الواقعية، فبينما رأى (كينث والتز) ان التوازن الدولي يتحقق من خلال ما اسماه (بتوازن القوى) والقائم على أساس منع أي دولة في النظام الدولي من ان تتحول الى دولة مهيمنة ولذلك تسعى الدول الأخرى الى تحقيق التوازن معها في القوة وقد تتحالف عدة دول مع بعضها بهدف تحقيق التوازن في القوة مع الدولة العظمى المهيمنة[1]. وبعد الانتقادات التي وجهت للنظرية الواقعية في تحليل التوازن – تحديداً أطروحة (والتز) في توازن القوى- بعد انتهاء القطبية الثنائية واختلال احد اهم مرتكزات النظرية الواقعية البنيوية، جاء احد مفكري هذه النظرية وهو (ستيفن والت) ليقدم تفسيراً جديداً للتوازن سمي بتوازن التهديد ومفاد هذه الاطروحة ان الدول في سعيها للبقاء

وتحقيق مصالحها وفي ظل شعورها بالتهديد من بيئتها الإقليمية او الدولية فأنها تتجه الى بناء قوتها العسكرية او الدخول في تحالفات مع قوى أخرى لموازنة التهديد في حال أظهرت الدول القوية نوايا عدوانية تجاه الدول الأقل قوة وعندها تضطر الأخيرة الى موازنة التهديد[٢]. ان تحليل (كينث والتز وستيفن والت) للتوازن تم انتقاده من قبل منظري الواقعية النيو كلاسيكية ومن ابرزهم (راندل شويللر) الذي اقترح مقاربة للتوازن سميت بـ (توازن المصالح) حيت تمثلت فكرة توازن المصالح في ان الدول تستثمر الفرص المتاحة لديها لتحقيق مكاسبها، اذ يرى (شويللر) ان دول المستوى الثاني في النظام الدولي فضلاً عن الدول الضعيفة والصغيرة تميل الى تحقيق مصالحها من خلال احد الافتراضين الآتيين :

١- تتجه هذه الدول الى تحقيق (المسايرة) والتي تتمثل في التحالف مع الدول القوية والمهيمنة في النظام الدولي او القبول بهيمنتها على النظام ادراكاً منها ان العمل على تحقيق التوازن –وفقاً لطروحات (والتز ووالت)- يترتب عليه أعباء كبيرة وتكاليف عالية وفي ظل وجود فرص لتحقيق مصالحها فأنها لا تعمل على اتخاذ سياسات لتغيير الوضع القائم، وبالتالي فأن (شويللر) جاء بمفهوم المسايرة – أي مسايرة القوى المهيمنة- بدلاً عن التوازن، الا ان المسايرة هنا لا تفهم على انها الاستسلام للتهديد وانما هو فرصة لتحقيق مكاسب افضل، وهذا يترتب عليه القبول باستمرار النظام بشكله الحالي كنظام القطب الواحد او نظام الهيمنة دون ان يكون هناك أي نية او رغبة لدى دول المستوى الثاني –سواء كانت تعديلية او دول الوضع الراهن*- بتغيير شكل هذا النظام[٣].

٢- تتجه دول المستوى الثاني الى انتهاج أسلوب الموازنة مع القوة المهيمنة بالنظام في حال تبني تلك القوة أسلوب الضغط الحاد واتباع اهداف توسعية أحادية الجانب بشكل يؤثر على مصالح دول المستوى الثاني –دول تعديلية او دول الوضع الراهن- اذ تجد هذه الدول نفسها في وضع لا تستطيع فيه تحقيق مصالحها او تحقيق أهدافها في الاستمرار والبقاء وعليه تكون لهذه الدول رد فعل على سلوك القوى المهيمنة يتمثل بالموازنة وليس المسايرة كرد فعل على العدوان[٤]، وقد حدد (شويللر) ان الموازنة في هذه الحالة تتحدد في اطار سلوك صادر عن هذه الدولة لمواجهة مصدر التهديد، وصنف استراتيجيات الموازنة الى نوعين هما: الأول هو التوازن الداخلي ويعني بناء وتجنيد موارد الدولة من اجل مواجهة الدول مصدر التهديد، اما النوع الثاني هو التوازن الخارجي ويعني التحالف مع الاخرين من جل مواجهة الدول مصدر التهديد، ويذهب (شويللر) الى ان الشكل الأخير للتوازن من الممكن ان يحدث مع دول اضعف او اقوى ما دام يحقق هدف الدول في مواجهة مصادر التهديد ويحقق مصالحها في الوقت ذاته[٥]، وهنا يمكن تحديد الافتراضات الأساسية لتحقيق توازن المصالح وفق هذه الرؤية يتمثل بالاتي:[٦]

– الانسجام التلقائي في المصالح هو الذي يدفع الدول باتجاه التنسيق فيما بينها وتشكيل تحالف لتحقيق التوازن مع القوة العظمى (المهيمنة)

– ان سعي الدول لإقامة التحالفات – الذي هو أساس تقارب المصالح- يعود الى شعور هذه الدول بتهديد مصدره القوة المهيمنة او تحالف تقوده تلك القوة.

- ان تحقيق توازن المصالح لا يشترط التنسيق بين دول متقاربة جغرافيا، اذ من الممكن ان تنسجم المصالح بين دول لا تقع في منطقة جغرافية واحدة.

وفي اطار تحليل توازن المصالح في ظل نظام الهيمنة فأن (شويللر) بين لاحقا بالاشتراك مع (زياوو بو) ان تحقيق التوازن في هذا النظام يتطلب من الدول الراغبة في ذلك (الدول التعديلية او الغير قانعة) بذل المزيد من الجهد لمقارعة القوة العظمى (المهيمنة) من خلال تغيير النظام الدولي بشكل جذري وعد الاكتفاء بالتغيير الضمني داخل النظام، وهذا التغيير الجذري يعني المواجهة المباشرة مع القوة العظمى من خلال نزع شرعيتها في الاستمرار بالهيمنة والتأثير في مصادر قوتها وبالتالي خلق نظام جديد يتحقق فيه التوازن، لكن هذا الامر لا يتحقق بسهولة لان القوة العظمى المهيمنة سيكون لها رد على هذه الدول(الدول التعديلية) قد يصل الى حد اعلان الحرب عليها، غير ان (شويللر) يرى ان إصرار القوى التعديلية على احداث الموازنة ومحاولة تغيير طبيعة النظام الدولي من الممكن ان يتم من خلال اتباع أسلوب التوازن الناعم [٧]. ان مفهوم التوزان الناعم الذي أشار اليه (شويللر) يمثل احدى اليات الموازنة في الفكر الواقعي، اذ ان وجود قوة عظمى مهيمنة في النظام الدولي والتفاوت الحاصل بالقدرات يحول دون قدرة دولة ما من الدول الرافضة لشكل النظام الدولي على احداث التغيير وتحقيق التوازن مع القوة العظمى، لذلك تلجا الدول الى أسلوب المواجهة غير المباشرة ويتعزز ذلك كلما زاد ضغط القوة العظمى على الدول الأخرى بالنظام وابتاعها سياسات عدوانية كالحروب الاستباقية وتعزيز التواجد العسكري في مختلف أقاليم العالم، ويتحقق أسلوب المواجهة غير المباشرة (أسلوب الحد من الهيمنة وتحقيق التوازن) من خلال اتباع وسائل دبلوماسية واقتصادية كإقامة شراكات اقتصادية والتعاون بين القوى التعديلية او حتى دول الامر الواقع التي عجزت عن تحقيق أهدافها في ظل الأدوار التوسعية والضغط الذي مارسته القوة العظمى في النظام وأصبحت دول غير قانعة، فتنسيق المصالح بين الدول الرافضة للهيمنة يتجسد بتعزيز الثقة بين هذه الدول وانسجام الأهداف لتحقيق التوازن مع القوة المهيمنة في النظام الدولي[٨]. مما تقدم يتضح ان أطروحة توازن المصالح تمثل الية لتفسير الأدوار التي تتبعها الدول التعديلية في النظام الدولي لممارسة أدوار اكثر فاعلية لاسيما في ظل التفوق الذي تتمتع به القوة المهيمنة بالنظام واتباعها سياسات توسعية، وعليه فأن اتجاه الدول التعديلية لتنسيق سياساتها والدخول في تحالفات او شراكات يحقق نوع من التوازن مع القوة المهيمنة وهذا ما سيتم تناوله في اطار استعراض الشراكة الصينية الإيرانية.

المحور الثاني: الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية: وقعت الصين وايران اتفاقية شراكة ثنائية في ٢٧ اذار ٢٠٢١ ذات ابعاد اقتصادية بالمقام الأول فضلاً عن الابعاد السياسية والأمنية على المدى الطويل، اذ تشتمل الاتفاقية على تقديم الصين لاستثمارات اقتصادية على مدى ٢٥ عام بقيمة ٤٠٠ مليار دولار لإيران مقابل امدادات ثابتة من النفط الإيراني للصين، اذ سعى الطرفين من خلال هذه الاتفاقية الى تحقيق مكاسب ومنافع متبادلة وتعزيز الفرص من التعاون الثنائي في المجالات المختلفة وفي مقدمتها المجالات الاقتصادية التي تمثل أولوية لكلا الدولتين، وقد بدأت المفاوضات حول الاتفاقية عام ٢٠١٦

خلال زيارة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) الى ايران واقتراح صيغة للتعاون الثنائي ومن حينها استمرت المفاوضات الثنائية حول اعداد مسودة الاتفاقية حتى وصولها الى شكلها الحالي خلال خمس سنوات، اذ تضمنت ٩ مواد تجسد اليات التعاون بين البلدين فضلاً عن ملاحق إضافية [٩].

ان اهم البنود التي تضمنتها الاتفاقية تمثلت بالاتي :[١٠]

١- توسيع التعاون في المجالات التجارية بشكل خاص والاقتصادية بشكل عام بين البلدين.

٢- نصت الاتفاقية على ان تكون التعاملات المالية الثنائية بالعملات المحلية .

٣- التعاون في المجالات التكنولوجية والتقنية وتبادل الخبرات في مجال تدريب القوى العاملة وتعزيز التنمية المستدامة.

٤- تنفيذ الحكومة الصينية لاستثمارات في البنية التحتية وانشاء شبكة طرق رئيسة في ايران كالسكك الحديد الداخلية والخارجية بما يعزز النشاط الاقتصادي والتجاري على وجه التحديد بين البلدين.

٥- تحصل الصين على امدادات الطاقة الإيرانية طول مدة الاتفاقية وفق نسب ثابتة وبأسعار تفضيلية (دون مستوى الأسعار السائد عالميا) والتي تعد ضرورية للاقتصاد الصيني.

٦- بناء مستودعات للنفط الإيراني على الأراضي الصينية للتخزين وإعادة التصدير بدون أي رسوم او ضرائب.

٧- تسهيل إجراءات انضمام ايران الى مبادرة الحزام والطريق والاستفادة من خططها التنموية لاسيما انشاء الطرق السريعة والربط الخارجي لمشاريع سكك الحديد التي تم الاتفاق على انشاءها داخل ايران.

٨- التنسيق الثنائي في دعم مواقف كلا البلدين لبعضهما البعض المحافل والمنظمات الدولية وتحقيق الأهداف السياسية لهما.

٩- التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية من خلال التعاون الاستخباراتي وتطوير البنية التحتية للمعلومات وبناء شبكات الجيل الخامس لتعزيز القدرات الدفاعية وبما يسهم في تحقيق الامن القومي لكلا البلدين.

ان البنود التي تضمنتها الاتفاقية تعزز من روابط التعاون الثنائي وتحقيق المصالح المتبادلة في المجالات الاقتصادية بالمقام الأول والتي تعد أولوية بالنسبة لإيران التي تواجه تحديات البيئة الداخلية المتمثلة بالمشكلات الاقتصادية والضغوط الخارجية كالعقوبات، بالمقابل فأن الصين اعتمدت هذا النهج في توسيع وبناء علاقاتها مع دول العالم المختلفة من اجل تنمية وتعزيز قدراتها لاسيما تحقيق هدف الوصول الى قمة الهرم الاقتصادي الدولي، ويمكن تحليل اهم دوافع البلدين لتوقيع الاتفاقية من خلال الاتي:

أولا: الدوافع الصينية : لاشك ان سعي الصين لتوقيع اتفاقية الشراكة مع ايران والتي استمرت مفاوضات توقيعها خمس سنوات جاءت بناءً على دوافع يمكن تلخيصها بالاتي:

١- تعد ايران احد اهم الدول من حيث امتلاكها لمصادر الطاقة لاسيما النفط والغاز الطبيعي، فهي تمتلك ثالث اكبر احتياطي للنفط في العالم (بعد كل من فنزويلا والسعودية) بنسبة ١٢٪ من الاحتياطي

العالمي و٢٤٪ من احتياطي منطقة الشرق الأوسط حسب إحصاءات عام ٢٠٢٣، اما الغاز الطبيعي فأنها تمتلك ثاني اكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا والذي يبلغ حجمه ١٢٠٠ ترليون قدم مكعب (١٦٪ من الاحتياطي العالمي) حسب إحصاءات وزارة الخزانة الامريكية لعام ٢٠٢٣ وتعد ايران ثالث اكبر منتج للغاز بعد روسيا والولايات المتحدة الامريكية، كما انها معفاة من سقف الإنتاج الذي تحدده منظمة أوبك على الدول الأعضاء من اجل الحفاظ على أسعار الطاقة بسبب العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني وهو ما يشجع على زيادة الإنتاج في تلافي اثار العقوبات وهو ما حصل فعلاً اذ ارتفع انتاج النفط الإيراني الى ٤ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٣ بعد ان كان لا يتجاوز ٣ مليون برميل عام ٢٠٢٠[١١]. اذ يعد امتلاك ايران للطاقة وفق الإحصاءات التي تم الإشارة اليها دافعا للصين من اجل تعزيز علاقاتها وروابطها مع ايران لاسيما وانها من بين اكبر مستهلكي الطاقة في العالم نظراً لتوسيع قاعدتها الإنتاجية والاقتصادية، كما انها تتبع سياسة تنويع الواردات لضمان امدادات لطاقة اليها في ظل التهديدات التي من الممكن ان تؤثر في امن الطاقة الصيني، فالصين استوردت ١١٠٣ مليون برميل من النفط كمعدل يومي عام ٢٠٢٣، بالرغم من حاجتها الفعلية الى ١٠ مليون برميل الا انها عملت على تخزين المتبقي ضمن الخزين الاستراتيجي النفطي الذي يصل الى مليون برميل يوميا[١٢]، ولعل هذا ما يظهر تزايد الاهتمام الصيني بالنفط الإيراني اذ تزايدت واردات الصين من النفط الإيراني من ٦١٩ الف برميل عام ٢٠١٩ (بعد سريان العقوبات الامريكية على قطاع الطاقة الإيراني) الى ١٠٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٤ في ظل سريان اتفاقية الشراكة الثانية وهو ما يمثل ٩٤٪ من صادرات النفط الإيراني و٦٪ من واردات الصين النفطية وكما موضح بالجدول (١)

جدول (١)

معدل واردات الصين من النفط الإيراني يوميا

السنة	حجم الواردات
٢٠١٩	٦١٩ الف برميل
٢٠٢٠	٣٠٧ الف برميل
٢٠٢١	٨١٨ الف برميل
٢٠٢٣	١ مليون برميل
٢٠٢٤	١٠٥ مليون برميل

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى :

- Iran & China: A Trade Lifeline Available online through the link: https://iranprimer.usip.org/blog/2023/jun/28/iran-china-trade-lifeline

- Dalga Hatinoglu, Trump's Return Threatens Iranian Oil Exports, Available online through the link: https://www.iranintl.com/ar/202411087212

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان واردات الصين من النفط الإيراني شهدت تزايدا خلال السنوات الست الأخيرة لاسيما وان الأثر الأكثر وضوحا لهذه الزيادة يتمثل بدخول الشراكة الثنائية حيز التطبيق منذ عام ٢٠٢١ وتجاوز كلا البلدين تداعيات ازمة كوفيد ١٩ ورفع القيود على القطاعات الإنتاجية.

٢- الرد على العقوبات الامريكية: فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات على كيانات وافراد صينين لأسباب عدة كان ابرزها ع ٢٠١٦ عندما وصل الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الى الحكم، اذ فرض عقوبات على شركات صينية مثل شركة هواوي بحجة انها تخترق حقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن العقوبات التجارية على الواردات من السلع والبضائع الصينية اذ تم اتهام الصين بأنها تعمل على اغراق السوق الامريكية بسلع رخيصة الثمن مقابل إجراءات مقيدة تجاه الواردات الامريكية في الأسواق الصينية وهذا تجسد بالطلب من منظمة التجارة العالمية بالتدخل من اجل النظر بالإجراءات الصينية، كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على شركات صينية تمثلت بمنع وصول الأخيرة للريادة التكنولوجية من خلال حظر إيصال الرقائق الالكترونية والمستلزمات التكنولوجية الى هذه الشركات[١٣]، كما فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات أخرى على الصين نتيجة لتعاملها مع ايران وكوريا الشمالية التي تصنفها الولايات المتحدة ضمن دول (محور الشر) والتي فرضت عليها عقوبات نتيجة لسلوكها الذي يتعارض مع المصالح الامريكية، اذ تعرضت كيانات صينية لعقوبات نتيجة التعامل مع هاتين الدولتين، وعقب الازمة الروسية الأوكرانية فرضت الولايات المتحدة حزم عقوبات أخرى على الصين نتيجة لدعمها لروسيا – او عدم التزامها بالعقوبات الامريكية- فضلاً عن عقوبات أخرى على الصين بحجة انتهاكات حقوق الأقليات وتحديداً في ملف التعامل مع الايغور[١٤]، وبذلك فأن السلوك الأمريكي المتمثل بالضغط على الصين ومحاصرتها او تقييد أدوارها في تحقيق اهداف الامن القومي الصيني دفعها الى تعزيز حضورها وتحقيق أهدافها مع دول تعبر على الرفض للسلوك الأمريكي ولعل ابرزها ايران التي تعد احد اهم الدول التي عملت الصين على التنسيق معها للرد على العقوبات الامريكية.

٣- تعزيز الحضور الصيني في دول الجنوب: تحظى دول الجنوب بمكانة خاصة بالاستراتيجية الصينية منذ تنامي الدور الصيني إقليميا ودوليا والذي تجلى بشكل واضح مع مطلع القرن الحالي، اذ ترى الصين ان تعزيز حضورها في هذه الدول قائم على التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك كالقضايا التنموية، وبوصفها احدى الدول التي تنتمي لدول الجنوب وتشترك معها بخصائص وتتبنى اهداف مشتركة لعل أهمها معارضة الهيمنة والتخلص من اثارها السلبية لاسيما المتعلقة بالسياسات الامريكية التي تجعل من دول الجنوب دولاً على الهامش ولا تستطيع معارضة توجهات القوة المهيمنة، فالصين ترى ان التعاون بينها وبين دول الجنوب هو تعاون مربح للجانبين وقائم على عدة جوانب اهمها الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم مشروطية البرامج التنموية التي تقدمها الصين لهذه الدول على عكس البرامج التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية وحتى المنظمات الدولية[١٥]، وانطلاقا من هذه الاعتبارات عملت الصين على تعزيز حضورها في هذه الدول فضلاً عن تعزيز تنافسها مع الولايات المتحدة الامريكية في القضايا الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار التنافس

السياسي مستقبلاً، ويأتي طرح مبادرة الحزام والطريق كبرنامج تنموي يحقق عوائد ومنافع للصين والدول المشاركة في المبادرة على حد سواء، فهذه المبادرة ذات ابعاد اقتصادية وفي الوقت ذاته فأنها تعزز حضور الصين سياسياً في هذه الدول وتمنحها فرصة تحقيق هدفها في كسر الهيمنة الامريكية وخلق عالم متعدد الأقطاب[١٦]، ولذلك يأتي عقد الشراكة مع ايران تجسيداً للأهداف الصينية التي تم الإشارة اليها، فموقع ايران في قلب منطقة الشرق الأوسط يتيح للصين مزاحمة النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة مستقبلاً ان لم يكن في الوقت الحاضر، كما ان توقيع الشراكة يجسد المبادئ الصينية في تعزيز حضورها وتعاونها مع دول الجنوب لاسيما ان ايران من الدول الرافضة للهيمنة الامريكية وتتبنى سياسات إقليمية تتعارض مع المصالح الامريكية في الشرق الأوسط، وان تواجد الصين في هذه المنطقة يتيح لها توسيع نفوذها خارج حدود اقليمها ويعزز مكانتها الدولية وان كانت لا تتبنى ولا تعلن عن طموح لممارسة دور دولي اكثر فاعلية بحيث يشكل تهديد صريح للهيمنة الامريكية، وأخيراً فأن ايران تعد من الدول التي انضمت الى مبادرة الحزام والطريق الصينية وبالتالي فأن تعزيز الحضور الصيني وتوقيع الشراكة مع ايران يأتي جزءاً من تنفيذ هذه الاستراتيجية العالمية للصين.

ثانيا: الدوافع الإيرانية : ان سعي ايران الى توقيع اتفاقية الشراكة مع الصين ينطلق من عدة دوافع واهداف تسعى ايران الى تحقيقها، اذ ترتبط هذه الأهداف بالمصلحة العليا لإيران وامنها القومي واذا اخذنا بنظر الاعتبار علاقة ايران بالقوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وتداعيات الملف النووي فضلاً عن البيئة الإقليمية لإيران وتأثيرها في المصالح الإيرانية فأن التقارب مع الصين كقوة صاعدة يمنح ايران مجالاً لتحقيق أهدافها القومية في ظل تعقيدات العلاقة مع العالم الغربي، وعليه يمكن تلخيص اهم الدوافع الإيرانية من توقيع الاتفاقية بالاتي:

١- مواجهة العقوبات الامريكية على ايران : فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات على ايران في شهر أيار ٢٠١٨ بعد اعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الانسحاب من الاتفاق النووي (خطة العمل الشاملة المشتركة) الذي تم توقيعه بين ايران ومجموعة (٥+١) عام ٢٠١٥، اذ أعلنت وزارة الخزانة الامريكية إعادة فرض العقوبات على الاقتصاد الإيراني[١٧]، وكانت الإدارة الامريكية ترى ان الاتفاق لا يمنع ايران من امتلاك السلاح النووي ما دام يسمح بتخصيب اليورانيوم، فضلاً عن ان الاتفاق خفف كثيراً من الأعباء على الاقتصاد الإيراني وأعطى الفرصة لها في مواصلة أدوارها الإقليمية التي تتعارض مع المصالح الامريكية في الشرق الأوسط من خلال تمويل نشاطاتها في المنطقة، كما عللت الإدارة الامريكية سبباً اخر للانسحاب الا وهو تضاعف حجم الميزانية العسكرية الإيرانية بنسبة ٤٠٪ منذ التوقيع على الاتفاق وهو ما يهدد المصالح الامريكية ويعزز من الأدوار الأمنية الإيرانية، وبناءً على هذه الأسباب جاء انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق مع ايران وإعادة فرض العقوبات التي توصف بأنها الأكثر تشدداً، اذ تضمنت إيقاف التعاملات المالية والتجارية بكل اشكالها، وقد حددت الجداول الزمنية لسريان العقوبات حيث تبدأ الحزمة الأولى بعد تسعين يوماً من اعلان الانسحاب في ٨ أيار ٢٠١٨، في حين يبدأ سريان المرحلة الثانية بعد ١٨٠ يوماً وهذه المرحلة تتعلق بالعقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني الذي

يعد الشريان الرئيس لمصادر تمويل الاقتصاد الإيراني، كما تضمنت العقوبات الزام كل الدول بتطبيقها وفي خلاف ذلك تتعرض الى عقوبات مماثلة، وعلى اثر ذلك انسحب العديد من الشركات الاوربية والاسيوية وتراجع التعاملات التجارية والمالية مع ايران[١٨].

لقد كان من نتائج العقوبات الامريكية على الاقتصاد الإيراني والتي تمثلت بإيقاف معظم التعاملات التجارية والمالية مع ايران، تصاعد معدل التضخم بالاقتصاد الإيراني، فبعدما تراجع معدل التضخم عقب توقيع الاتفاق عادت معدلات التضخم الى الارتفاق عقب إعادة فرض العقوبات فارتفعت من ٨٠.٤٪ عام ٢٠١٧ الى ١٨٠.١٪ و٣٩٠٩١٪ عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ على التوالي وواصل الارتفاع اذ بلغ ٤٤،٥٨٪ عام ٢٠٢٣، والجدول ادناه يوضح معدل التضخم في ايران مقارنة بالمعدل العالمي.

جدول (٢) معدل التضخم في ايران مقارنة بالمعدل العالمي للمدة (٢٠١٤-٢٠٢٣)

السنة	معدل التضخم في ايران	معدل التضخم العالمي
٢٠١٤	١٦،٦٪	٢،٣٥٪
٢٠١٥	١٢،٤٨٪	١،٤٤٪
٢٠١٦	٧،٢٥٪	١،٦١٪
٢٠١٧	٨٠.٤٪	٢،٢٥٪
٢٠١٨	١٨،٠١٪	٢،٤٥٪
٢٠١٩	٣٩،٩١٪	٢،٢١٪
٢٠٢٠	٣٠،٥٩٪	١،٩٢٪
٢٠٢١	٤٣،٣٩٪	٣،٤٧٪
٢٠٢٢	٤٣،٤٩٪	٧،٩٧٪
٢٠٢٣	٤٤،٥٨٪	٥،٦٩٪

الجدول من اعداد الباحث استناداً الى الموقع الالكتروني :
https://www.worlddata.info/asia/iran/inflation-rates.php

مما تقدم يتضح ان الاقتصاد الإيراني تأثر بشكل واضح بالعقوبات الامريكية من خلال تزايد معدلات التضخم والذي تزامن مع انخفاض قيمة العملة الإيرانية الامر الذي شجع ايران على تسريع المفاوضات التي بدأت عام ٢٠١٦ مع الصين من اجل توقيع الاتفاقية الاقتصادية الثنائية في سبيل تقليل اثر العقوبات الامريكية وتحسين الوضع الاقتصادي لاسيما ان الصين من الدول الرافضة للهيمنة الامريكية وتشترك مع ايران في بعض توجهات سياستها الخارجية.

٢- تحديات البيئة الإقليمية: تمثل البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط واحدة من اكثر المناطق اضطرابا في العالم بفعل تعدد أدوار القوى الكبرى وادوار القوى الإقليمية، لاسيما حالة التنافس التي تسود العلاقات بين هذه القوى وحالات الصراع بين بعضها، وتعد ايران احدى القوى الفاعلة إقليمياً وتتسم علاقاتها بالقوى الإقليمية بالتنافس او الصراع مما يشعرها بتزايد التهديدات التي تعرض امنها القومي للخطر، فحالة التنافس المستمر والدائم مع السعودية حول النفوذ في العالم الإسلامي من جهة وعلاقة السعودية بالولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى تشكل تهديداً للمصالح الإيرانية[١٩]، كما ان تواجد القواعد العسكرية الامريكية في منطقة الخليج منذ عام ١٩٩١ يزيد من المخاطر التي تعدّها ايران تهديداً لها لاسيما مع تزايد التوترات مع الولايات المتحدة الامريكية على خلفية البرنامج النووي الإيراني ووصف ايران ضمن دول محور الشر من قبل الإدارات الامريكية المتعاقبة وزيادة الضغط على ايران لاسيما مع صول الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الى الحكم وتزايد حدة التصعيد مع ايران بدءاً من الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات على ايران والسعي لتشكيل تحالف من بعض الدول العربية (وإسرائيل) من اجل تطويق ايران وتبني سياسات اكثر تشدداً[٢٠]، فضلا عن ذلك فأن حالة الصراع مع (إسرائيل) انطلاقاً من اعتبارها كيان غاصب ومحتل ويجب العمل على انهاء وجوده من الأراضي الفلسطينية، بالمقابل فأن (إسرائيل) تعمل على احتواء الخطر الي تشكله ايران من خلال زيادة الضغط على الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ إجراءات عقابية تجاه ايران، كما قامت (إسرائيل) بتطبيع العلاقات مع بعض دول الخليج عام ٢٠٢٠ من اجل زيادة الضغط على ايران فضلاً عن مساعي (إسرائيل) في انشاء ترتيبات امنية إقليمية تضم دولاً عربية كالسعودية ومصر والامارات والبحرين والمغرب والولايات المتحدة الامريكية لردع أي تهديد إيراني وهو ما بدء العمل على اقامته منذ وصول الرئيس الأمريكي (جو بادين)[٢١]، اما العلاقة مع تركيا فأنها قد تختلف عن العلاقة مع السعودية او (إسرائيل) لكنها لا تخلوا من طابع المنافسة الإقليمية، فايران وتركيا لديهما مشاريع لقيادة المنطقة والسيطرة عليها وهو ما تجسد في عديد القضايا الإقليمية ولعل في مقدمتها الازمة السورية التي بدأت عام ٢٠١١ ودعم كل منهما لطرف من اطراف الصراع السوري طوال مدة الازمة[٢٢]، وبذلك يتضح ان البيئة الإقليمية تفرض ضغوطا وتحديات على الامن القومي الإيراني لاسيما وانها تعد من الدول الإقليمية غير القانعة والمعارضة للسياسات والتوجهات الامريكية في المنطقة على عكس القوى الإقليمية الأخرى التي ترتبط بمصالح مشتركة مع الولايات المتحدة الامريكية ولا تواجه أي تحدي من الأدوار والسياسات الامريكية.

من خلال ما تقدم تبين لنا ان كلاً من الصين وايران تمتلك دوافعاً خاصة بها لأبرام الاتفاقية الثنائية ولعل تقارب المصالح والرؤى إقليميا ودوليا هي التي شجعت على توقيع الاتفاقية لاسيما ان كلا الطرفين يتخذان مواقف مشابهة ومنسجمة حيال أدوار وسياسات الولايات المتحدة الامريكية بوصفها قوة مهيمنة في النظام الدولي وكان لابد من مواجهة هذه السياسات من خلال التنسيق في المصالح والغايات.

المحور الثالث: تحليل توازن المصالح في الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية: ان تحليل فرضية توازن المصالح في الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية يأتي من خلال دراسة الانعكاسات السياسية والأمنية لدور القوة المهيمنة في النظام الدولي والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية على واقع كل من الصين وايران، فالتوازن الذي طرحه (راندل شويللر) – كما تم التطرق اليه بالمحور الأول- قائم على نقطتين أساسيتين هما ان دول الوضع الراهن تطبق توازن المصالح والذي يتمثل بمسايرة الركب اذا كانت القوة المهيمنة لا تمارس أي أدوار ضاغطة على الدول الأخرى، وبالتالي فأن دول الوضع الراهن تعمل على تحقيق مصالحها مع قبولها بسياسات القوة المهيمنة، لكن في الوقت ذاته فأن (شويلر) يرى ان قيام الدولة المهيمنة بممارسة سلوك ودور اكثر حدة تجاه الدول الأخرى لاسيما دول الوضع الراهن سيدفع هذه الدول الى تبني سياسات للرد على سلوك الدولة المهيمنة ولعل اهم هذه السياسات هي تنسيق جهودها مع الدول التي تتوافق معها في أهدافها القومية وتشترك معها بنفس الشعور المتولد تجاه الدولة المهيمنة، وهذا الافتراض الثاني الذي طرحة (شويللر) يمكن قياسه على حالة التقارب والتنسيق بين الصين وايران في ظل سلوك الولايات المتحدة الامريكية كقوة مهيمنة في النظام الدولي وهذا السلوك الذي يمكن وصفه بأنه سلوك توسعي يحقق اهداف أحادية الجانب – تحقيق مصالح الدولة المهيمنة على حساب الدول الأخرى- ويشكل تهديد لمصالح الصين وايران في الوقت ذاته، فالصين منذ انتهاء الحرب الباردة وتحول النظام الدولي من القطبية الثنائية الى القطبية الأحادية والتفرد الأمريكي بدأت تشعر بالتهديد الأمريكي لمصالحها لاسيما تراجع العلاقات الثنائية التي تعززت منذ زيارة نيكسون الى الصين عام ١٩٧١، وبدأت حالة التنافس بالظهور بين الدولتين والتي تعود الى تعزيز الصين لمقومات قوتها لاسيما القوة الاقتصادية والتطلع لممارسة دور اكثر فاعلية فضلاً عن ما تمتلكه من قوة عسكرية اذ مثّل هذا التطلع الصيني الى تزايد المخاوف الامريكية من الصعود الصيني وبدأت التوقعات من داخل الولايات المتحدة الامريكية بأن الصين هي المنافس الأقرب للولايات المتحدة الامريكية في القرن الحادي والعشرين والمهدد الأكبر لمكانتها الدولية[٢٣]، وعلى اثر ذلك تبنت الإدارات الامريكية المتعاقبة سياسات تطويق الصين ولعل ابرزها تبني الاستراتيجية الامريكية في عهد الرئيس الأسبق (باراك أوباما) عام ٢٠١٠ التوجه شرقاً لاحتواء الخطر الصيني وتعزيز التواجد في اسيا الباسفيك، ثم تبع ذلك وصول الرئيس (دونالد ترامب) عام ٢٠١٦ وشنه لحرب تجارية على الصين وفرضه لعقوبات عليها واتهامها بافتعال ازمة كوفيد١٩[٢٤]، مما أدى الى زيادة الضغط على الصين التي تعد احدى القوى التعديلية في النظام الدولي والتي تسعى الى اتخاذ إجراءات للرد على سياسات القوة المهيمنة.

اما بالنسبة لإيران فأنها منذ انتهاء الحرب مع العراق عام ١٩٨٨ وطوال عقد التسعينات اهتمت بترتيب وإعادة بناء أوضاعها الداخلية وعدم اتخاذ أي سياسات او أدوار تمثل خروجاً عن الوضع الراهن اقليمياً او دولياً، وبالتالي فهي تعد خلال تلك المدة من دول الوضع الراهن التي تسعى لتحقيق مصالحها من خلال المسايرة، الا ان هذا الامر لم يدم طويلاً بعدما شعرت ايران بالتهديد نتيجة العقوبات الامريكية التي تعرضت لها بسبب برنامجها النووي عام ٢٠٠٢ فضلاً عن وصف الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش الابن) بأنها من دول محور الشر الذي يهدد السلام العالمي من خلال أسلحة الدمار الشامل الى جانب كل من العراق وكوريا الشمالية، وما تلا ذلك من احداث احتلال العراق والتواجد العسكري الأمريكي بالقرب من الحدود الغربية لإيران[٢٥]، فضلاً عن التواجد في منطقة الخليج وهو ما جعل ايران تشعر بالخطر نتيجة تزامن العقوبات الامريكية مع تعزيز هذا الانتشار العسكري وعندها أصبحت ايران من الدول الغير قانعة او الدول التعديلية على المستوى الإقليمي وبدأت بتحدي السياسات الامريكية في منطقة الشرق الأوسط والرد عليها في الوقت ذاته مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطاً متزايدة على ايران بشأن أدوارها الإقليمية وبرنامجها النووي الذي بدأت بشأنه محادثات مع مجموعة (٥+١) عام ٢٠٠٦ وما تلاها من عقوبات أمريكية ودولية شكلت مزيداً من الضغط على ايران[٢٦]، وبالرغم من التوصل الى اتفاق حول برنامجها النووي الا ان ايران واجهت عقوبات أخرى بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق اذ بررت الإدارة الامريكية انسحابها بسبب عدم التزام ايران بالحصص المتفق عليها لتخصيب اليورانيوم فضلاً عن تزايد ادوارها الإقليمية المتعارضة مع المصالح الامريكية[٢٧]. ان هذا الوضع الذي تشترك فيه الصين وايران والمتمثل بادراك التهديد الأمريكي لأمنهما القومي دفع كلا الدولتين لتنسيق سياساتهما وتحقيق التقارب في اهدافهما القومية وهو ما تجسد في توقيع اتفاقية شراكة طويلة الأمد للرد على السياسات الامريكية والحد من تداعياتها السياسية والاقتصادية والأمنية وتوظيف هذه الشراكة في تحقيق مصالحهما[٢٨]، وهنا يمكن ربط طروحات (راندل شويللر) في توازن المصالح مع سلوك الصين وايران باتجاه الشراكة الثنائية التي يمكن ان تحقق مكاسب اقتصادية وسياسية فضلاً عن المكاسب الأمنية المتمثلة بمواجهة التهديدات الامريكية، وإيجاد فرصة لممارسة أدوار سياسية اكثر فاعلية في النظام الدولي وتعزيز المساعي في خلق نظام دولي لا تتحكم فيه الولايات المتحدة الامريكية ويكون للصين وايران الى جانب دول أخرى فرصة في صناعة القرار السياسي الدولي وتقليل حجم المخاطر والتهديدات التي يفرضها نظام الهيمنة على الدولتين. ان توحد الرؤيتين الصينية والإيرانية حول عدد من المصالح والاهداف المشتركة كالرغبة في تعديل هرمية النظام الدولي ووحدة المصالح تجاه السياسات الامريكية والتعاون الاستراتيجي الثنائي وتوافق الرؤى تجاه القضايا العالمية كالأزمات الأمنية والسياسية يأتي في اطار تحقيق المصالح الثنائية في اطار الشراكة وفقاً لمنطق إدارة الفرص والاولويات بين الدول التي تتشابه في الغايات الاستراتيجية اذ تمثل الشراكة نقطة الانطلاق لتوحيد وتنسيق هذه الغايات لتحقيق المكاسب المشتركة من خلال الرغبة في التعاون الثنائي والرد على سياسات الدول التي تتقاطع معهما ولعل ابرزها الدولة المهيمنة في النظام الدولي والمتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية. الخاتمة

والاستنتاجات: يتضح من خلال ما تقدم ان أطروحة توازن المصالح التي جاء بها (راندل شويللر) تمثل احدى اليات تحقيق التوازن في العلاقات الدولية انطلاقاً من تحليلات النظرية الواقعية، فهذه الفكرة طرحت بعد انتقاد الاطروحات الواقعية السابقة للتوازن كتوازن القوى وتوازن التهديد بعدما تغيرت وتبدلت بعض سمات وخصائص النظام الدولي، وكما تم طرحه فأن أطروحة توازن المصالح تفترض ان الدول التي تتعرض لضغوطات القوة المهيمنة في النظام الدولي فأنها ترد على هذه الضغوط باعتماد سياسات معينة من بينها التنسيق الثنائي او المتعدد الأطراف كعقد الشراكات الاقتصادية وهذا ما تحقق في اطار الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية، اذ انها تأتي في محاولة إدارة وتعزيز الفرص المشتركة وتحقيق مصالحها والتقليل من اثار الهيمنة الامريكية التي تهدد الامن القومي لكلا الدولتين وعليه جاءت الاتفاقية في اطار تحقيق توازن المصالح وفقا لأطروحة (راند شويللر) ، وقد توصل البحث الى الاستنتاجات الاتية:

١- ان النظرية الواقعية اهتمت بتحليل التوازن في العلاقات الدولية بمختلف مراحلها من خلال ما تم تقديمه من اطر نظرية من قبل مفكريها.

٢- ان أطروحة توازن المصالح تمثل فكرة لتحقيق التوازن في العلاقات الدولية في ظل نظام الهيمنة الذي تجسد بتفرد الولايات المتحدة الامريكية واعتمادها سياسات توسعية في النظام الدولي.

٣- تمثل كل من الصين وايران قوى غير قانعة بنظام الهيمنة نتيجة لتعارض مصالحها مع سياسات وادوار القوة المهيمنة في النظام الدولي.

٤- جاء توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الصينية الإيرانية كجزء من سياساتها للرد على السياسات التوسعية والضاغطة للولايات المتحدة والتي تهدد مصالح هاتين الدولتين.

٥- ان الشراكة الصينية الإيرانية تهدف الى تحقيق الموازنة مع الولايات المتحدة الامريكية تطبيقا لفكرة توازن المصالح التي جاء بها (راندل شويللر).

الهوامش

* يعرف التوازن الدولي على انه حالة من الاتزان الساكن او المتحرك بين قوى متعارضة، للمزيد ينظر: يامن خالد يسوف ، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٠، ص١٢.

١ علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيات: مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجي العالمي، دار الرافدين ، بغداد، ٢٠١٨،ص١٢٨-١٢٩

٢ عبيد الحليمي، توازن القوى عند الواقعيين الجدد والقطبية الدولية بالقرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون استراتيجية ، العدد ١١، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، ٢٠٢٢،ص٢٥.

*يعرف راندل شويلر دول الوضع الراهن بأنها القوى او الدول التي تسعى للحفاظ على بالنظام وبالنسبة لهم فأن تكاليف الحرب تفوق المكاسب التي تأتي من التوسع غير الامن. نقلا عن : عمار كريم حميد، ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق اسيا: دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١،ص٥٧.

٣ فضيلة عيسات، استراتيجية التوازن خارج المجال ومنطق التوازن الإقليمي بين البراديغم العقلاني والتأملي، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد٧، العدد٢، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم عبد الحميد،٢٠٢٤،ص٢٧٩.

٤ عبيد الحليمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

٥ عادل عنتر علي زعلوك، النظريات المفسرة لاستقرار الانساق الدولية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد ٥، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨،ص٢٠٣.

[٦] علي فارس حميد، نظريات تحليل الاستراتيجيات الدولية: دراسة في تعقيدات التحليل ومعضلات الامن في النظام الدولي، المعهد العراقي للحوار، بغداد، ٢٠٢١،ص١٧١-ص١٧٤.

[٧] علي الحرباوي، لورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد ٣٨،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٩، ص٤٢.

[٨] لورد حبش، روكسانة سلامة، البرنامج البحثي الواقعي الجديد بين التقدمية والانتكاسة: قراءة في مفهومي الفوضى والتوازن، مجلة سياسات عربية، العدد ٥٩، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٢، ص٢١.

[٩] اتفاقية الشراكة الصينية- الإيرانية .. التحديات والافاق، دراسة منشورة على موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية على الانترنت من خلال الرابط:https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9

[١٠] نص اتفاقية الشراكة والتعاون الشامل بين ايران والصين، متاح على الانترنت من خلال الرابط: https://www.iranchinaejob.com/iran-china-25-year-contract/

[١١] The website of the US Energy Information Administration (EIA) is available online through the link: https://www.eia.gov/international/analysis/country/IRN

[١٢] التحوط ضد الصدمات: هل تمهد الصين لحرب تجارية بتخزين السلع والمعادن الاستراتيجية؟ ، دراسة منشورة على موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة على الانترنت من خلال الرابط: https://2u.pw/MmSypM2t

[١٣] مغاوري شلبي علي، مستقبل الصراع التجاري بين الصين والقوى الاقتصادية الكبرى، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٣٣، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣، ص١١٣-ص١١٤.

[١٤] Eleanor Hume and Rowan Scarpino, Sanctions by the Numbers: Comparing the Trump and Biden Administrations' Sanctions and Export Controls on China, Posted online through the link: https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers-comparing-the-trump-and-biden-administrations-sanctions-and-export-controls-on-china

[١٥] صدفة محمد محمود، سياسات الصين تجاه دول الجنوب..استعمار جديد ام منفعة متبادلة، مجلة السياسة الدولية، العدد٢٣٣، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،٢٠٢٣،ص١٣٢.

[١٦] وحيد عبد المجيد، حدود الصراع الأمريكي الصيني ومستقبله، مجلة السياسة الدولية، العدد٢١٨، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٩،ص١٣٧.

[١٧] للمزيد من التفاصيل حول العقوبات الامريكية على ايران التي تم إعادة فرضها عام ٢٠١٨ ينظر : موقع وزارة الخزانة الامريكية على الانترنت من خلال الرابط: https://ofac.treasury.gov/sanctions-programs-and-country-information/iran-sanctions/re-imposition-of-the-sanctions-on-iran-that-had-been-lifted-or-waived-under-the-jcpoa

[١٨] اسامة أبو رشيد، الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع ايران: الخلفيات، الذرائع، التداعيات، دراسة منشورة على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على الانترنت من خلال الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Washington-Withdraws-Iran-Nuclear-Deal-Justifications.aspx

[١٩] مدوخ بن عجمي العتيبي، التنافس السعودي الإيراني والمعضلة الأمنية في منطقة الخليج العربي، مجلة سياسات عربية، العدد ٦٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠٢٤،ص٩٠.

[٢٠] محمد انيس سالم، ترامب وحساب الصفقات في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٥، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٩،ص١٣٥.

[٢١] ايمان رجب، مستقبل ترتيبات الامن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٣١، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣،ص٢٩-ص٣٠.وكذلك ينظر: ميس الفارسي، رهانات التطبيع ومآلاته في الخليج،

مقال منشور عل موقع البيت الخليجي للدراسات والنشر على الانترنت من خلال الرابط: https://gulfhouse.org/posts/5166/

[٢٢] محمد عز العرب، السياسة التركية تجاه ايران ودول الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٩، مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٥١.

[٢٣] جوزيف ناي، هل انتهى القرن الأمريكي؟، ترجمة محمد إبراهيم العبد الله، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٦، ص٤٧-ص٤٨.

[٢٤] غزلان محمد عبد العزيز، الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين وايران: افاق التعاون والتحديات المستقبلية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢٥، العدد٤، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٤،ص١٥٩.

[٢٥] عبد الحميد العيد الموساوي، قراءة في علاقات ايران الإقليمية والدولية، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧،ص٧٩.

[٢٦] اميتاف اشاريا، باري بوزان، تشكيل العلاقات الدولية العالمية: أصول حقل العلاقات الدولية في ذكراه المؤية، ترجمة عمار أبو عشة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ٢٠٢٣،ص٣١٢.

[٢٧] جيمس جيفري، دينس روس، الاتفاق النووي الإيراني ليس المشكلة: ايران هي المشكلة، مقال منشور على موقع معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى على الانترنت من خلال الرابط : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alatfaq-alnwwy-alayrany-lys-almshklt-ayran-hy-almshklt

[٢٨] اتفاقية الشراكة الصينية الإيرانية.. التحديات والافاق، دراسة منشورة على موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية على الانترنت من خلال الرابط: https://rasanah-iiis.org/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9